



إلغاء المقابل المالي على العمالة الوافدة



www.primeist.com





www.primeist.com
ISO 9001:2015 Certified



لماذا قد تصبح فاتورة رخصة العمل 100 ريال بدلا من 8,500 أو 9,700 ريال؟

تنبيه نظامي مهم القرار الرسمي ليس تخفيضا عاما لرسم واحد من 9,700 إلى 100 ريال. الذي أُلغي هو «المقابل المالي» للعمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخصة بترخيص صناعي، بينما بقي رسم إصدار/تجديد رخصة العمل 100 ريال وفق خدمة وزارة الموارد البشرية.

إعداد: Prime | تأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات
إصدار مرجعي: 6 سبتمبر 2026

Prime | برايم لتأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات

نساعد المستثمرين على تأسيس الشركات، استكمال التراخيص والتسجيلات، إدارة الامتثال والمنصات الحكومية، وتنظيم الجوانب التشغيلية والمالية، مع تهيئة المشاريع للاستفادة من الحوافز والمبادرات الحكومية المناسبة.

هذا المرجع لا يمثل ضمانا للحصول على دعم حكومي، وإنما دليل مهني لرفع جاهزية المستثمر وتقليل أخطاء التأسيس والامتثال.

Prime

خبير تأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات

www.primeist.com
KSA | Turkey | Cyprus | Malaysia | Portugal | Oman | Egypt
TEL: +966540921540 | +96899288200 | +96899848864 | +201107393606 | +905346099119 | +905464889361 | +905555909080 | +35795959996 | +60182609610 |
info@primeist.com



عن هذا المرجع

أعد هذا الدليل ليكون وثيقة مرجعية عملية للمستثمر الذي يدرس تأسيس مصنع أو تشغيل منشأة صناعية في المملكة العربية السعودية، ويريد فهم الأثر الحقيقي لقرار إلغاء المقابل المالي على العمالة الوافدة، وشروط الاستفادة منه، وحدوده، وكيف يظهر أثره في منصة قوى ورخص العمل.

- يعتمد المرجع على المصادر الحكومية الرسمية المنشورة حتى 6 سبتمبر 2026، وعلى رأسها أم القرى، وكالة الأنباء السعودية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ومنصة دليل الحكومية.
- يفصل المرجع بين «المعلومة النظامية المنشورة» وبين «الإجراء التشغيلي المقترح من برايم»؛ حتى لا يتحول الرأي الاستشاري إلى شرط حكومي غير منشور.
- لا يعد المرجع بأن كل فاتورة لكل عامل ستكون 100 ريال؛ فالشرط الجوهرى هو ارتباط العامل بمنشأة صناعية مشمولة فعلاً بالقرار، وظهور الاستحقاق في الأنظمة الحكومية.

قاعدة القراءة كلما وردت عبارة «مؤهل» في هذا الدليل فهي تعني استيفاء المعيار المنشور: منشأة صناعية مرخصة بموجب ترخيص صناعي، مع استمرار استيفاء متطلبات رخص العمل والامتثال العمالي. أما المسائل غير المنصوص عليها تفصيلاً في القرار فموضحة باعتبارها نقاط تحقق تشغيلية.

1. الخلاصة التنفيذية

القرار الرسمي في 17 ديسمبر 2025 اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلغاء المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي.

جاء القرار بعد ست سنوات من تحمّل الدولة للمقابل المالي للعمالة الوافدة في المنشآت الصناعية خلال فترتي دعم امتدتا من 1 أكتوبر 2019 إلى 31 ديسمبر 2025. ومع القرار الجديد انتقلت السياسة من تحمل حكومي محدد المدة إلى «إلغاء» للمقابل المالي في نطاق المنشآت الصناعية المرخصة، ولم تتضمن المصادر الرسمية التي راجعناها حتى تاريخ هذا الإصدار مدة انتهاء محددة للإلغاء.

ما النتيجة المالية المباشرة؟

الحالة	قبل الإلغاء	بعد الإلغاء للمنشأة الصناعية المشمولة	الوفر السنوي للعامل
وافد ضمن شريحة 800 ريال شهرياً	9,600 مقابل مالي + 100 رخصة = 9,700	100 ريال رسم رخصة العمل	9,600 ريال
وافد ضمن شريحة 700 ريال شهرياً	8,400 مقابل مالي + 100 رخصة = 8,500	100 ريال رسم رخصة العمل	8,400 ريال

المعنى الصحيح لعبارة «9700 إلى 100» هي نتيجة محاسبية لإلغاء عنصر المقابل المالي البالغ 9,600 ريال في إحدى الشرائح، مع بقاء رسم رخصة العمل 100 ريال. ليست هناك «رسوم رخصة عمل أصلية» مقدارها 9,700 ريال تم تخفيضها كرسوم واحدة.



المصادر الرسمية: [أم القرى - قرار الإلغاء](#) | [واس - قرار مجلس الوزراء](#) | [وزارة الموارد البشرية - رخص العمل](#)

خمس نقاط يجب أن يعرفها المستثمر قبل بناء قراره

- الاستفادة مرتبطة بكون المنشأة «صناعية مرخصة بموجب ترخيص صناعي»، لا بمجرد وجود نشاط صناعي في السجل التجاري.
- النص المنشور لا يضع شرط ملكية سعودية؛ لذلك لا يظهر من القرار استبعاد المصنع المملوك لمستثمر أجنبي لمجرد جنسية الملاك، مع وجوب استيفاء بقية متطلبات الاستثمار والتأسيس.
- الإلغاء يتعلق بالمقابل المالي للعمالة الوافدة، وليس إلغاء جميع تكاليف العامل الوافد أو الإقامة أو التأمين أو التأشيرات أو الخدمات الحكومية الأخرى.
- المنشأة ما زالت ملزمة بمتطلبات سوق العمل؛ ووزارة الموارد البشرية تنص على أن المنشأة في النطاق الأحمر لا يمكنها إصدار أو تجديد رخص العمل.
- إذا ظهرت فاتورة تتضمن مقابلا ماليا رغم وجود ترخيص صناعي، فالمشكلة يجب تحليلها على مستوى ربط الترخيص والكيان/المنشأة والعامل في الأنظمة، وليس افتراض أن القرار لا ينطبق أو سداد المبلغ دون مراجعة.

2. المصطلحات: لماذا حدث الالتباس بين 9,700 و100 ريال؟

في الاستخدام اليومي يقول كثير من أصحاب الأعمال «كرت العمل» أو «رسوم مكتب العمل» ويقصدون إجمالي الفاتورة، بينما الأنظمة تفصل بين بندين مختلفين. فهم هذا الفصل هو مفتاح فهم قرار 2025.

البند	ما هو؟	القيمة المرجعية قبل الإلغاء	هل ألغاه قرار 17 ديسمبر 2025؟
رسم رخصة العمل	رسم إصدار أو تجديد رخصة العمل للعامل الوافد	100 ريال سنويا بحسب صفحة الخدمة الحالية	لا. ما زال رسم الخدمة 100 ريال
المقابل المالي	مقابل مالي مرتبط بالعمالة الوافدة، كان يحسب تاريخيا حسب شريحة العمالة	8,400 أو 9,600 ريال سنويا للعامل في الحسبة السنوية	نعم للعمالة في المنشآت الصناعية المرخصة المشمولة

وتوضح وثيقة الأسئلة والأجوبة الرسمية لوزارة الموارد البشرية بشأن تجزئة رخص العمل أن الحسبة السنوية كانت 9,600 ريال للعمالة في الشريحة الأعلى و8,400 ريال للشريحة الأخرى، مع رسم رخصة 100 ريال للسنة. ومن هنا ظهرت الأرقام الشائعة 9,700 و8,500 ريال.

لا تبني ميزانية العامل على 100 ريال فقط قرار الإلغاء لا يعني أن التكلفة السنوية الكلية للعامل الوافد أصبحت 100 ريال. الـ 100 تخص رسم رخصة العمل؛ وتبقى التزامات مستقلة بحسب حالة العامل والمنشأة مثل التأمين الصحي والإقامة والتأشيرات وأي رسوم أو التزامات أخرى لا يشملها نص الإلغاء.

المصادر الرسمية: [وزارة الموارد البشرية - رسوم رخص العمل الحالية](#) | [وزارة الموارد البشرية - تجزئة المقابل المالي ورخص العمل](#)



مصطلحات عملية في هذا الدليل

المصطلح	المقصود
المنشأة الصناعية المشمولة	منشأة تحمل ترخيصاً صناعياً من وزارة الصناعة والثروة المعدنية وتدخل في نطاق القرار بحسب النص المنشور.
الوافد	العامل غير السعودي الذي تتطلب علاقته بالمنشأة رخصة عمل وفق الأنظمة.
قوى	المنصة الرقمية التابعة لمنظومة وزارة الموارد البشرية التي تنفذ من خلالها خدمات رخص العمل وخدمات سوق العمل.
الترخيص الصناعي	وثيقة تصدرها وزارة الصناعة والثروة المعدنية للمستثمر الصناعي، ولها مراحل مرتبطة بالتأسيس والإنشاء والإنتاج.
التحقق التشغيلي	مراجعة الربط الفعلي بين بيانات السجل والترخيص الصناعي ورقم المنشأة والعامل في الأنظمة الحكومية قبل السداد.

3. التسلسل التاريخي: من التحمل المؤقت إلى الإلغاء

التاريخ	التطور	الأثر
24 سبتمبر 2019	قرر مجلس الوزراء أن تتحمل الدولة لمدة خمس سنوات المقابل المالي عن العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخصة، اعتباراً من 1 أكتوبر 2019.	إعفاء فعلي للمنشآت الصناعية من تحمل المقابل خلال فترة الدعم.
2019-2025	استمرت فترة التحمل/الإعفاء الصناعي، وأكد وزير الصناعة أن مدتهما امتدت من 1 أكتوبر 2019 حتى 31 ديسمبر 2025.	دعم تكاليف التشغيل والتوسع الصناعي.
17 ديسمبر 2025	اعتمد مجلس الوزراء «إلغاء» المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي.	تحول من دعم محدد المدة إلى إلغاء للمقابل في نطاق القرار.
2026	تستمر وزارة الموارد البشرية في عرض رسم إصدار/تجديد رخصة العمل بقيمة 100 ريال، بينما القرار الصناعي يلغي المقابل المالي عن المنشآت المشمولة.	الفاتورة المستهدفة للعامل المشمول تصبح رسم الرخصة فقط من زاوية هذين البندين.

المصادر الرسمية: [وايس - قرار 2019](#) | [وايس - تصريح وزير الصناعة 2025](#) | [أم القرى - قرار الإلغاء 2025](#)

لماذا قررت المملكة الإلغاء؟

بحسب تصريح وزير الصناعة والثروة المعدنية، استندت السياسة إلى أثر سنوات الدعم السابقة على نمو القطاع، وإلى رغبة المملكة في خفض التكاليف التشغيلية، رفع تنافسية المصانع، دعم التوسع والإنتاج، جذب استثمارات نوعية، وتسريع تبني الأتمتة والذكاء الاصطناعي وتقنيات التصنيع المتقدم.

المؤشر 2019-2024 بحسب تصريح الوزير	التغير المعلن
عدد المنشآت الصناعية	من 8,822 مصنعا إلى أكثر من 12 ألف مصنع
إجمالي الاستثمارات الصناعية	+35% من 908 مليارات ريال إلى 1.22 تريليون ريال
الصادرات غير النفطية	+16% من 187 مليار ريال إلى 217 مليار ريال
الوظائف	+74% من 488 ألف موظف إلى 847 ألف موظف
نسبة التوطين	من 29% إلى 31%
الناتج المحلي الصناعي	+56% من 322 مليار ريال إلى أكثر من 501 مليار ريال



قراءة استثمارية هذه الأرقام لا تعني أن قرار الإلغاء وحده سبب النمو، لكنها توضح المنطق الرسمي: تخفيض تكلفة العمالة في الصناعة عُد أداة ضمن منظومة أوسع لرفع تنافسية القطاع.

4. من يستفيد من القرار؟

المعيار المنشور النص الرسمي يحدد المستفيدين بصياغة واضحة: «العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي».

شروط يمكن إثباتها مباشرة من المصادر الرسمية

- وجود منشأة صناعية، وليس مجرد شركة خدمات أو تجارة عامة تستخدم عمالة وافدة.
- وجود ترخيص صناعي صادر من وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- استمرار صلاحية ووضع المنشأة بما يسمح بخدمات رخص العمل.
- تنفيذ إصدار أو تجديد رخصة العمل من خلال القناة الرسمية (قوى) ودفع رسم الرخصة المقرر.
- عدم وقوع المنشأة في النطاق الأحمر عند إصدار أو تجديد رخص العمل وفقا لوزارة الموارد البشرية.

ما الذي لا يرد كشرط في قرار الإلغاء المنشور؟

- لا يرد في نص القرار شرط أن يكون المالك سعوديا.
- لا يرد شرط بأن تكون المنشأة صغيرة أو متوسطة.
- لا يرد حد أعلى لعدد العمال الوافدين المشمولين.
- لا يرد شرط نسبة ملكية 60% أو شرط تفرغ مالك، فهذه شروط مرتبطة ببرامج أخرى وليست بهذا القرار.
- لا يرد في النص المنشور تاريخ انتهاء جديد للإلغاء.

مهم غياب الشرط من نص القرار لا يعني غياب كل متطلبات التشغيل الأخرى. مثلا: المصنع يحتاج إلى الترخيص الصناعي والمتطلبات الفنية والبيئية والتشغيلية ذات الصلة، والمنشأة تحتاج إلى الامتثال لمتطلبات وزارة الموارد البشرية.

المصادر الرسمية: [قرار الإلغاء - أم القرى](#) | [وزارة الموارد البشرية](#) - [شروط رخص العمل](#)

مصفوفة أهلية سريعة

الحالة	القراءة المرجعية
سجل تجاري صناعي دون ترخيص صناعي	غير كاف وفقا لصياغة القرار: المطلوب منشأة مرخصة بترخيص صناعي.
مصنع سعودي بترخيص صناعي ساري	داخل النطاق المنشور للقرار من حيث نوع المنشأة.
مصنع مملوك 100% لمستثمر أجنبي بترخيص صناعي	لا يظهر في القرار المنشور مانع بسبب الملكية الأجنبية: الاستحقاق يرتبط بالمنشأة الصناعية المرخصة.
شركة خدمات لديها عقد تشغيل داخل مصنع	لا يكفي وجود العامل داخل موقع مصنع: يجب فحص جهة عمل العامل ورقم المنشأة التي تصدر الرخصة.
شركة متعددة الأنشطة ولها فرع صناعي	يجب التأكد من أن العمال مربوطون بالمنشأة/الوحدة الصناعية المشمولة، لا افتراض شمول جميع فروع الشركة تلقائيا.



الحالة	القراءة المرجعية
ترخيص صناعي منتهي أو بيانات غير متطابقة	خطر مرتفع في عدم ظهور المنفعة تقنيا؛ يلزم تصحيح الربط والصلاحيات قبل السداد.

5. المستثمر الأجنبي: هل يستفيد؟

من زاوية نص قرار مجلس الوزراء المنشور، لا توجد عبارة تقصر الإلغاء على الملكية السعودية. المعيار المعلن هو أن تكون المنشأة صناعية مرخصة بموجب ترخيص صناعي. لذلك، يقرأ القرار على أنه حافز مرتبط بالقطاع والمنشأة، لا بجنسية المساهمين.

النتيجة المرجعية المصنع المملوك لمستثمر أجنبي يمكن أن يدخل ضمن نطاق القرار متى كان كيانه الصناعي مرخصا ومستوفيا للمتطلبات النظامية، ولا تظهر في القرار المنشور نسبة ملكية سعودية مطلوبة للاستفادة.

رحلة المستثمر الصناعي الدولي - بصورة مبسطة

#	المرحلة	ماذا يحدث؟
1	هيكلة الاستثمار	تحديد الشكل القانوني والملكية والنشاط الصناعي والمنتجات وموقع المشروع.
2	متطلبات الاستثمار الأجنبي	استكمال متطلبات وزارة الاستثمار النافذة للمستثمر الدولي بحسب حالته ونشاطه.
3	السجل التجاري	إصدار كيان/سجل يتضمن النشاط الصناعي المناسب.
4	الترخيص الصناعي	التقدم عبر منصة وزارة الصناعة للحصول على الترخيص الصناعي.
5	مراحل المشروع	الانتقال من التأسيس إلى الإنشاء ثم الإنتاج عند استيفاء المتطلبات الفنية والمكانية والبيئية.
6	ملف العمل وقوى	تسجيل المنشأة وإدارة العمالة والعقود ورخص العمل عبر الأنظمة ذات الصلة.
7	التحقق من الإلغاء	عند إصدار/تجديد رخصة عامل وافد مرتبط بالمنشأة الصناعية، مراجعة الفاتورة والتحقق من عدم احتساب المقابل المالي.

المصادر الرسمية: [منصة دليل الحكومية - رحلة المستثمر الصناعي الدولي](#) | [وزارة الصناعة - إصدار ترخيص صناعي](#)

أخطاء شائعة لدى المستثمر الأجنبي

- الاعتقاد أن تأسيس شركة بنشاط صناعي وحده يساوي «مصنعا مرخصا»؛ والصحيح أن الترخيص الصناعي عنصر جوهري.
- الاعتقاد أن الإلغاء يعني إعفاء المستثمر من متطلبات التوظيف أو نطاقات؛ وهذا غير صحيح، لأن إصدار الرخصة نفسها يخضع لمتطلبات سوق العمل.
- توظيف العمالة على رقم منشأة أو فرع غير مرتبط فعلياً بالكيان الصناعي ثم توقع ظهور الإلغاء تلقائياً.
- إدخال وفر 9,600 ريال لكل عامل في دراسة الجدوى دون تحديد أي شريحة كان العامل سيخضع لها أصلاً؛ بعض الحالات المرجعية كانت 8,400 ريال.
- الخلط بين هذا القرار وبين مبادرة «استرداد» لمنشآت؛ الأولى إلغاء قطاعي للمقابل المالي، والثانية برنامج استرداد له شروط وأهلية مختلفة.



6. الحساب المالي: من 9,700 أو 8,500 إلى 100 ريال

المعادلات

الشريحة الأعلى تاريخيا 9,600 ريال مقابل مالي سنوي + 100 ريال رخصة عمل = 9,700 ريال. بعد إلغاء المقابل للمنشأة الصناعية المشمولة يبقى 100 ريال من زاوية هذين البندين.

الشريحة الأخرى تاريخيا 8,400 ريال مقابل مالي سنوي + 100 ريال رخصة عمل = 8,500 ريال. بعد الإلغاء يبقى 100 ريال من زاوية هذين البندين.

أمثلة سنوية - إذا كان جميع العمال ضمن شريحة 9,600 ريال

عدد الوافدين	قبل الإلغاء	بعد الإلغاء	الوفر السنوي
1	9,700 ريال	100 ريال	9,600 ريال
5	48,500 ريال	500 ريال	48,000 ريال
10	97,000 ريال	1,000 ريال	96,000 ريال
25	242,500 ريال	2,500 ريال	240,000 ريال
50	485,000 ريال	5,000 ريال	480,000 ريال
100	970,000 ريال	10,000 ريال	960,000 ريال
250	2,425,000 ريال	25,000 ريال	2,400,000 ريال

أمثلة سنوية - إذا كان جميع العمال ضمن شريحة 8,400 ريال

عدد الوافدين	قبل الإلغاء	بعد الإلغاء	الوفر السنوي
1	8,500 ريال	100 ريال	8,400 ريال
5	42,500 ريال	500 ريال	42,000 ريال
10	85,000 ريال	1,000 ريال	84,000 ريال
25	212,500 ريال	2,500 ريال	210,000 ريال
50	425,000 ريال	5,000 ريال	420,000 ريال
100	850,000 ريال	10,000 ريال	840,000 ريال
250	2,125,000 ريال	25,000 ريال	2,100,000 ريال

مثال مختلط

مصنع لديه 50 عاملا وافدا: 20 عاملا كانوا في الشريحة المرجعية 8,400 ريال، و 30 عاملا في شريحة 9,600 ريال. قبل الإلغاء كان مجموع المقابل المالي 456,000 ريال، ويضاف 5,000 ريال رسوم رخص العمل = 461,000 ريال. بعد الإلغاء يبقى 5,000 ريال رسوم رخص العمل فقط من زاوية هذين البندين، أي وفر 456,000 ريال سنويا.



للدراصة المالية ينبغي إدخال الوفر كخفض في مصروفات العمالة/الرسوم الحكومية التشغيلية. مع بناء سيناريو أساسي وآخر تحفظي ومتابعة أي تحديث تنظيمي سنوي. لا تضاف الوفر مرتين إذا كانت أرقام الرواتب أو عروض التشغيل الحالية لديك مبنية أصلاً على فاتورة 100 ريال.

المصادر الرسمية: وزارة الموارد البشرية - حصة 3/6/9/12 شهراً | وزارة الموارد البشرية - رسم الرخصة 100 ريال

7. ماذا ألغي وماذا بقي؟

البند	وضعه في القرار	ملاحظة للمستثمر
المقابل المالي للعمالة الوافدة في المنشأة الصناعية المرخصة	أُلغي	هذا هو جوهر قرار مجلس الوزراء.
رسم إصدار/تجديد رخصة العمل	بقي	وزارة الموارد البشرية تعرض رسم الخدمة 100 ريال.
متطلبات نطاقات/التوطين	لم تُلغ	المنشأة في النطاق الأحمر لا تستطيع إصدار أو تجديد رخص العمل وفقاً للخدمة الرسمية.
التأمين الصحي	ليس موضوع القرار	يعالج وفقاً للأنظمة والالتزامات الأخرى ذات العلاقة.
رسوم الإقامة/التأشيرات/نقل الخدمات وغيرها	ليست ضمن نص إلغاء المقابل المالي	لا يجوز تسويق القرار باعتباره إلغاء لجميع تكاليف العامل الوافد.
اشتراكات أو خدمات المنصات	ليست موضوع القرار	تظل مستقلة بحسب الخدمة والمنصة.

صياغة تسويقية صحيحة «المصانع المرخصة صناعياً تستفيد من إلغاء المقابل المالي على العمالة الوافدة: لذلك قد تصبح فاتورة رخصة العمل من زاوية الرسم والمقابل المالي 100 ريال بدلاً من 8,500 أو 9,700 ريال بحسب الحالة السابقة.»

صياغة يجب تجنبها «السعودية خفضت كل رسوم العامل الوافد إلى 100 ريال.» هذه صياغة غير دقيقة لأنها توسع القرار إلى رسوم والتزامات لم يشملها النص.

8. الترخيص الصناعي: بوابة الاستفادة الأساسية

وزارة الصناعة والثروة المعدنية تعرف الترخيص الصناعي بأنه وثيقة تصدر للمستثمر الصناعي للبدء في استكمال متطلبات تأسيس المشروع. وتكون في مرحلة التأسيس سارية لمدة سنة ولا تخول وحدها بدء الإنتاج. كما توفر الوزارة خدمات للانتقال إلى الإنشاء ثم الإنتاج.

مراحل الترخيص الصناعي

المرحلة	الوضع	أمثلة على المتطلبات/الممكنات
التأسيس	بدء المشروع الصناعي واستكمال المتطلبات	سجل تجاري بنشاط صناعي. تحديد المنتجات والبيانات الأساسية. ثم استكمال الموقع والطاقة وغيرها.
الإنشاء	بعد استيفاء متطلبات الانتقال للإنشاء	متطلبات مكانية وبيئية وطاقية. وتتاح خدمات صناعية مرتبطة بمرحلة الإنشاء مثل بعض خدمات العمالة والإعفاءات.
الإنتاج	بعد استيفاء متطلبات التشغيل وبدء الإنتاج	الحصول على الخدمات الصناعية المرتبطة بالمصنع المنتج واستمرار الامتثال والتحديثات.



هل يلزم أن يكون المصنع في مرحلة الإنتاج للاستفادة؟

ما هو المؤكد وما هو غير المنشور قرار الإلغاء المنشور يقول «المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي» ولا يورد في نصه المنشور تقييدا صريحا بمرحلة الإنتاج فقط. لكن الترخيص الصناعي نفسه له حالات ومراحل، لذلك يجب التحقق من التطبيق الفعلي في قوى على رقم المنشأة والعمالة قبل بناء التزام مالي.

استمرار صلاحية الترخيص والامتثال

تنفذ وزارة الصناعة زيارات ميدانية لمتابعة التزام المنشآت الصناعية بالاشتراطات، وأكدت في 2026 أن ممارسة النشاط الصناعي تتطلب الترخيص الصناعي والتصريح البيئي والرخص المكانية ورخص السلامة والتشغيل، إضافة إلى متطلبات خاصة لبعض القطاعات مثل الغذاء والدواء.

المصادر الرسمية: [وزارة الصناعة - إصدار ترخيص صناعي | وزارة الصناعة - ترقية الترخيص إلى الإنتاج | واس - متطلبات ممارسة النشاط الصناعي](#)

9. رخصة العمل عبر قوى: المتطلبات والإجراء

خدمة إصدار وتجديد رخص العمل خدمة إلكترونية تمكّن المنشآت من إصدار رخص العمل للعمالة الوافدة، وهي من شروط إصدار أو تجديد الإقامة النظامية. القناة الرسمية للخدمة هي منصة قوى، ورسوم الخدمة المعروضة حاليا 100 ريال.

الشروط المنشورة حاليا من وزارة الموارد البشرية

- لا يمكن إصدار أو تجديد الرخص إذا كانت المنشأة في النطاق الأحمر.
- يسمح بتجديد رخصة العمل إذا تبقى على انتهائها 180 يوما أو أقل.
- يجب على المنشأة إصدار رخصة العمل للموظف الوافد خلال أول 90 يوما بعد دخوله المملكة.
- بعد السداد، تُحدّث حالة السداد في أنظمة الجوازات خلال نحو 24 ساعة، وتظهر حالة الرخصة المجددة في قوى عادة بعد التحديث.

خطوات الخدمة

الخطوة	الإجراء
1	الدخول إلى قوى واختيار المنشأة.
2	اختيار خدمة إصدار أو تجديد رخص العمل.
3	اختيار الموظفين المطلوب إصدار/تجديد رخصهم.
4	إرسال الطلب ومراجعة تفاصيل الفاتورة.
5	سداد الرسوم عبر القنوات المصرفية باستخدام رقم السداد.
6	متابعة تحديث الرخصة واستكمال إجراءات الإقامة عند الحاجة.

نقطة رقابة لبرايم قبل السداد، لا تكتفِ برقم إجمالي الفاتورة. يجب فصل «رسم الرخصة» عن «المقابل المالي» والتأكد من أن المقابل المالي صفر للعامل الذي يفترض أنه داخل نطاق المنشأة الصناعية المشمولة.



المصادر الرسمية: وزارة الموارد البشرية - إصدار وتحديد رخص العمل

10. المسار العملي للاستفادة - نموذج عمل برايم

لا تعلن المصادر الرسمية التي راجعناها عن «طلب منفصل» باسم طلب إلغاء المقابل المالي للمصنع بعد قرار ديسمبر 2025. لذلك، عملياً، تتمحور الجاهزية حول التأكد من أن المنشأة الصناعية وترخيصها وملف العمل والعمالة مترابطة بصورة صحيحة في الأنظمة، ثم فحص فاتورة رخص العمل.

ملاحظة مهمة: المسار التالي هو منهج تشغيلي مقترح من برايم لإدارة الملف، وليس قائمة شروط إضافية صادرة بقرار مجلس الوزراء.

#	المحور	إجراء برايم المقترح
01	فحص النشاط	تحديد هل النشاط فعلاً نشاط صناعي قابل للترخيص الصناعي، وليس نشاطاً تجارياً أو خدمياً مجاوراً للصناعة.
02	فحص الكيان	مراجعة السجل التجاري والرقم الموحد والفروع وموقع المصنع والجهة التي سيسجل عليها العامل.
03	الترخيص الصناعي	إصدار/تجديد/تحديث الترخيص الصناعي ومطابقة المنتجات والنشاط والموقع.
04	الامتثال الصناعي	متابعة الرخص المكانية والبيئية والسلامة والتشغيل بحسب المرحلة والنشاط.
05	الربط العمالي	مراجعة ملف المنشأة في وزارة الموارد البشرية وقوى، وحالة نطاقات والعقود والموظفين.
06	اختبار الفاتورة	إنشاء طلب رخصة عمل لعامل مؤهل ومراجعة تفاصيل المقابل المالي قبل السداد.
07	معالجة الفروقات	إذا ظهر مقابل مالي، تحديد سبب الاختلاف ورفع طلب دعم/تصحيح عبر القنوات الرسمية مع إرفاق الترخيص والبيانات.
08	التوثيق	حفظ الترخيص، صور الفواتير، أرقام السداد، وحالة كل عامل لإنشاء سجل تدقيق داخلي.
09	المتابعة الدورية	مراجعة صلاحية الترخيص الصناعي ونطاق المنشأة وتحديثات الوزارة قبل كل دورة تجديد.

المستندات التي نوصي بتجهيزها في ملف واحد

- السجل التجاري والرقم الموحد وبيانات الفروع.
- الترخيص الصناعي الحالي وجميع بياناته: رقم الترخيص، حالة الترخيص، النشاط، المنتجات، الموقع، تواريخ الصلاحية.
- الرخصة المكانية/عقد الموقع والتصريح البيئي ورخصة التشغيل والسلامة بحسب المرحلة.
- بيانات منشأة قوى والرقم المرتبط بالعمالة.
- قائمة العاملين الوافدين مع أرقامهم وحالة رخص العمل وتاريخ الانتهاء.
- لقطة أو نسخة من تفاصيل فاتورة رخصة العمل قبل السداد.
- أي تذكرة دعم أو مراسلة مع قوى/وزارة الموارد البشرية/وزارة الصناعة بشأن عدم ظهور الإلغاء.

11. لماذا قد تظهر 9,700 أو 8,500 رغم أن الشركة تقول إنها صناعية؟

وجود كلمة «صناعة» في اسم الشركة لا يكفي. عند ظهور المقابل المالي، يجب تشخيص السبب قبل السداد. وفيما يلي أكثر نقاط الفحص أهمية من منظور تشغيلي.

سبب محتمل	ما الذي نتحقق منه؟	الإجراء المقترح
لا يوجد ترخيص صناعي	هل لدى الكيان ترخيص صادر فعلاً من وزارة الصناعة؟	إصدار الترخيص أو استكمال متطلباته.



سبب محتمل	ما الذي نتحقق منه؟	الإجراء المقترح
الترخيص منتهي/غير محدث	تاريخ الصلاحية وحالة الترخيص والبيانات الفنية	تجديد أو تحديث الترخيص.
العامل على فرع غير صناعي	رقم المنشأة في قوى مقابل رقم/موقع المنشأة الصناعية	نقل/تصحيح الربط وفق الإجراء النظامي المناسب.
عدم تطابق البيانات	السجل، الرقم الموحد، النشاط، الموقع، اسم الكيان	تصحيح بيانات الجهة المختصة وطلب تحديث الربط.
نطاق المنشأة أحمر	حالة نطاقات عند محاولة الإصدار/التجديد	معالجة التوطين والامتثال قبل خدمة الرخص.
العامل يتبع مقاول خارجي	من هو صاحب العمل المسجل للعامل؟	لا يُفترض شمول العامل لمجرد عمله داخل مصنع عميل.
تطبيق تقني لم يتزامن	وقت تحديث الترخيص/البيانات مقابل وقت الفاتورة	فتح تذكرة رسمية وعدم الاعتماد على التخمين.

قاعدة قرار إذا ظهر مقابل مالي، لا تُسوّق للعميل أن «النظام أخطأ» قبل التحقق. قد تكون الفاتورة صحيحة بسبب هيكل المنشأة أو ربط العامل، وقد تكون بحاجة إلى تصحيح تقني. المرجع يساعد على التشخيص ولا يحل محل نتيجة النظام الحكومي.

12. حالات تطبيقية للمستثمر

الحالة 1: مصنع أجنبي 100% - ترخيص صناعي ساري

شركة مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، لديها ترخيص صناعي ساري، وعمالها الوافدة مسجلة على المنشأة الصناعية. لا يظهر في نص قرار الإلغاء شرط ملكية سعودية؛ لذلك المنشأة تقع من حيث الوصف العام داخل نطاق القرار. مع ضرورة التحقق من ظهور الإلغاء على الفاتورة الفعلية في قوى.

الحالة 2: شركة تجارة عامة أضافت نشاط «تصنيع» في السجل

إذا لم تحصل على ترخيص صناعي، فلا يكفي النشاط التجاري المسجل وحده لتطبيق وصف «منشأة صناعية مرخصة بموجب ترخيص صناعي». يجب استكمال مسار الترخيص الصناعي.

الحالة 3: شركة لها مصنع وفرع مبيعات

إذا كان بعض العمال على ملف الفرع التجاري وليس ملف المنشأة الصناعية، فلا ينبغي افتراض أن جميع العمال داخل الشركة سيظهر لهم الإلغاء تلقائياً. يجب تحليل ربط كل عامل بالمنشأة التي تصدر الرخصة.

الحالة 4: مقاول صيانة يوفر 40 عاملاً داخل مصنع

وجود العمال داخل موقع المصنع لا يجعل صاحب عملهم «منشأة صناعية مرخصة» تلقائياً. القرار يتعلق بالعمالة الوافدة في المنشأة الصناعية المرخصة، لذلك يجب فحص صاحب العمل المسجل للعامل وليس الموقع الذي يؤدي فيه الخدمة فقط.

الحالة 5: مصنع تحت التأسيس

النص المنشور لا يحدد صراحة أن الإلغاء مقصور على مرحلة الإنتاج، لكن الترخيص الصناعي له مراحل. لذلك لا يصح إعطاء وعد مالي قاطع للمستثمر قبل اختبار التطبيق على ملف المنشأة وحالة الترخيص في الأنظمة.

الحالة 6: مصنع مؤهل لكن نطاقه أحمر

قرار الصناعة لا يلغي شروط إصدار رخصة العمل. وزارة الموارد البشرية تنص على أن المنشأة في النطاق الأحمر لا تستطيع إصدار أو تجديد الرخص، لذا يجب معالجة التوطين والنطاق أولاً.



13. الأسئلة المتكررة

هل ولي العهد «قال» إن كرت العمل صار 100 ريال؟

الأدق أن مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد اعتمد في 17 ديسمبر 2025 إلغاء المقابل المالي على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخصة. الـ 100 ريال هي رسم رخصة العمل الرسمي لدى وزارة الموارد البشرية.

هل القرار لكل الشركات في السعودية؟

لا. النص المنشور خاص بالمنشآت الصناعية المرخصة بموجب ترخيص صناعي.

هل يشمل المستثمر الأجنبي؟

لا يرد في القرار المنشور شرط جنسية أو ملكية سعودية. المعيار هو المنشأة الصناعية المرخصة. مع استيفاء المتطلبات النظامية الأخرى للمستثمر والكيان.

هل 9,700 رقم ثابت لكل وافد قبل القرار؟

لا. الحسبة المرجعية كانت 9,700 في شريحة 9,600 + 100، و8,500 في شريحة 8,400 + 100.

هل أصبحت كل تكلفة العامل 100 ريال؟

لا. هذا الرقم يتعلق برسم رخصة العمل بعد إلغاء المقابل المالي، ولا يلغي التزامات مستقلة أخرى.

هل أحتاج طلباً منفصلاً للحصول على الإلغاء؟

لم نجد في المصادر الرسمية التي راجعناها حتى 6 سبتمبر 2026 خدمة مستقلة منشورة باسم «طلب إلغاء المقابل المالي» للمصانع بعد قرار 2025. عملياً يجب أن يكون الترخيص والكيان والعمالة مرتبطين بصورة صحيحة ثم تراجع فاتورة قوى.

هل السجل الصناعي يكفي؟

لا ينبغي الخلط بين السجل التجاري بالنشاط الصناعي والترخيص الصناعي؛ القرار ينص على منشآت مرخصة بموجب ترخيص صناعي.

هل الإلغاء له تاريخ انتهاء؟

المصادر الرسمية التي راجعناها تستخدم لفظ «إلغاء» ولا تنشر مدة انتهاء جديدة. ينبغي متابعة أي قرارات لاحقة.

هل يلغى نطاقات أو السعودية؟

لا. خدمة رخص العمل الحالية ما زالت تقيد الإصدار/التجديد بحالة المنشأة، ومنها عدم وجودها في النطاق الأحمر.

هل العمالة التابعة لمقاول داخل المصنع تستفيد؟

لا يُفترض ذلك تلقائياً؛ يجب النظر إلى صاحب العمل والمنشأة التي تصدر رخصة العامل.

هل يمكن استرداد مبالغ قديمة؟

قرار الإلغاء المنشور لا يعلن آلية استرداد عامة بأثر رجعي. أي مطالبة عن مبالغ سابقة يجب أن تستند إلى برنامج أو قرار مستقل ينطبق على الحالة.

ما أفضل وقت للتحقق؟

قبل التوظيف واسع النطاق، وقبل إصدار دراسة جدوى نهائية، وقبل سداد أول فاتورة رخصة عمل على المنشأة الصناعية.



14. أثر القرار على الجدوى الاقتصادية للمصنع

بالنسبة للمصانع كثيفة العمالة، إلغاء المقابل المالي يغير بندا متكررا ومؤثرا في OPEX. لذلك لا ينبغي التعامل معه كخبر إعلامي فقط؛ بل كمدخل مباشر في تصميم نموذج القوى العاملة، تكلفة الوحدة، نقطة التعادل، وهوامش التصدير، وخطة التوسع.

أين يظهر الأثر في النموذج المالي؟

البند المالي	الأثر المحتمل
تكلفة العمالة المباشرة	انخفاض الرسوم الحكومية المتكررة المرتبطة بالعمالة الوافدة المشمولة.
تكلفة الوحدة	قد تنخفض في الصناعات كثيفة العمالة، ما يحسن القدرة السعرية.
رأس المال العامل	انخفاض مبالغ السداد المرتبطة بتجديد الرخص والمقابل المالي.
التوسع	يمكن إعادة توجيه جزء من الوفرة إلى خطوط إنتاج أو تدريب أو أتمتة أو مبيعات.
التصدير	انخفاض تكلفة التشغيل قد يدعم تنافسية السعر في الأسواق الخارجية.
التوطين	الإلغاء لا يلغي التوطين؛ يجب أن يبقى نموذج القوى العاملة متوافقا مع نطاقات والمتطلبات القطاعية.

مثال استثماري

مصنع يخطط لتوظيف 100 عامل وافد كانوا سيقعون جميعا في شريحة 9,600 ريال مقابل مالي. الوفرة السنوي النظري من الإلغاء = 960,000 ريال، أي 4.8 مليون ريال على خمس سنوات قبل احتساب أثر نمو العمالة أو تغييرها. هذا الوفرة قد يساوي جزءا مهما من تكلفة آلة أو خط فرعي أو برنامج أتمتة، لكنه يجب أن يدخل النموذج بعد التحقق من أهلية المنشأة والعمالة.

منهج برايم عند إعداد دراسة الجدوى لا نضع «100 ريال للعامل» كرقم منفرد؛ بل نبني جدول تكلفة العامل من عدة طبقات: راتب، تأمين، إقامة، تأشيرات، سكن ونقل، توطين/موارد بشرية، ثم نفصل أثر إلغاء المقابل المالي. هذا يمنع تضخيم الجدوى.

15. كيف تساعد برايم المستثمر على الاستفادة بصورة صحيحة؟

خبرة برايم في تأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات لا تتوقف عند إصدار السجل؛ لأن الحوافز الحكومية غالبا ترتبط بهيكله النشاط، نوع الترخيص، الربط بين المنصات، واستمرارية الامتثال. وفي هذا القرار تحديدا، قيمة الحافز قد تكون كبيرة جدا، لكن الحصول على الأثر الحقيقي يبدأ من بناء الكيان الصناعي بطريقة صحيحة.

نطاق عمل برايم المقترح

- تحليل النشاط والمنتجات وتحديد المسار الصناعي المناسب قبل تأسيس الكيان.
- هيكل الشركة للمستثمر المحلي أو الأجنبي وربط التأسيس بالنشاط الصناعي المستهدف.
- إدارة ملف الترخيص الصناعي ومراحل التأسيس والإنشاء والإنتاج بالتنسيق مع المتطلبات ذات الصلة.
- مراجعة الربط بين السجل التجاري والترخيص الصناعي وملف المنشأة في قوى.
- تصميم خطة العمالة والتوطين قبل الاستقدام أو نقل الخدمات.
- مراجعة فواتير رخص العمل وفصل رسم الرخصة عن المقابل المالي.
- معالجة حالات عدم ظهور الإلغاء عبر جمع الإثباتات ورفع الطلبات للجهات الحكومية المختصة.
- إدخال أثر الحافز بصورة صحيحة في الدراسة المالية والتشغيلية للمشروع.



• متابعة تحديثات الحوافز الصناعية والمبادرات الحكومية التي يمكن دمجها مع خطة الاستثمار.

حدود دور برايم برايم لا تمنح الإعفاء ولا تتحكم في فاتورة قوى ولا تضمن نتيجة جهة حكومية. دورها هو بناء ملف نظامي صحيح، اكتشاف الأخطاء قبل أن تتحول إلى تكلفة، وتمثيل رحلة المستثمر إداريا وتشغيليا أمام المنصات والجهات المختصة ضمن الصلاحيات النظامية.

الاستفادة من أكثر من حافز

يمكن للمشروع الصناعي أن يدرس بالتوازي إمكانات أخرى مثل الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي، التمويل الصناعي، الإعفاءات الجمركية، برامج التوطين والدعم، ومبادرات منشآت حيث تنطبق شروطها. لكن كل برنامج له لائحة مستقلة، ولا يجوز افتراض أن أهلية المشروع في قرار إلغاء المقابل المالي تعني أهليته تلقائيا في باقي البرامج.

16. اختبار جاهزية برايم - 100 نقطة

أداة استشارية الاختبار التالي من إعداد برايم وليس معيارا حكوميا. هدفه كشف الفجوات قبل إصدار العمالة أو بناء دراسة الجدوى على الوفر.

المحور	النقاط	معيار الجاهزية
الكيان والنشاط	15	السجل قائم والنشاط الصناعي مطابق للمشروع والمنتجات.
الترخيص الصناعي	20	ترخيص صناعي قائم وساري وبياناته محدثة.
مرحلة المشروع	10	حالة التأسيس/الإنشاء/الإنتاج معروفة ومتطلبات المرحلة مستوفاة.
الربط بين الجهات	15	تطابق الرقم الموحد والفرع/الموقع وبيانات المنشأة عبر الأنظمة.
قوى ونطاقات	15	ملف قوى نشط والمنشأة ليست في النطاق الأحمر.
العمالة	10	العاملون المستهدفون مرتبطون بالمنشأة الصناعية الصحيحة.
اختبار الفاتورة	10	تمت مراجعة فاتورة تجريبية/فعلية وفصل المقابل المالي عن رسم الرخصة.
التوثيق والمتابعة	5	ملف مستندات وتواريخ انتهاء ومسؤول متابعة واضح.

التفسير المقترح: 100-85 = جاهزية عالية: 70-84 = جاهزية جيدة مع فجوات محدودة: 50-69 = مخاطر ظهور رسوم أو تعطل: أقل من 50 = لا يُنصح ببناء الجدوى على الإلغاء قبل استكمال التصحيح.

17. Checklist قبل تأسيس المصنع أو توظيف أول عامل

- 01. هل النشاط الذي سيولد الإيراد نشاط صناعي فعلا ويمكن ترخيصه؟
- 02. هل المنتجات المطلوب تصنيعها مدرجة بشكل صحيح في الترخيص الصناعي؟
- 03. هل موقع المصنع متوافق مع متطلبات الجهة المكانية والتصريح البيئي؟
- 04. هل الترخيص الصناعي ساري، وما مرحلته الحالية؟
- 05. هل بيانات السجل والترخيص والموقع والرقم الموحد متطابقة؟
- 06. هل ملف المنشأة في قوى مربوط بالكيان/الفرع الصناعي الصحيح؟
- 07. هل نطاق المنشأة يسمح بإصدار/تجديد رخص العمل؟



- 08. هل كل عامل وافد سيصدر ترخيصه على المنشأة الصناعية نفسها؟
- 09. هل تم التحقق من فاتورة رخصة العمل قبل سدادها؟
- 10. هل يظهر بند المقابل المالي صفرا للعامل المشمول؟
- 11. هل تم احتساب بقية تكاليف العامل الوافد بشكل مستقل في الميزانية؟
- 12. هل هناك خطة لمتابعة أي تحديث تنظيمي جديد؟

بيانات يجب أن يرسلها المستثمر لبرام لفحص الحالة

البيان	مثال/المطلوب
اسم الشركة ورقمها الموحد	كما يظهر في السجل.
رقم السجل التجاري	السجل المرتبط بالنشاط الصناعي.
رقم الترخيص الصناعي	مع نسخة PDF/صورة.
حالة الترخيص	تأسيس / إنشاء / إنتاج.
تاريخ الانتهاء	لضمان الصلاحية.
موقع المصنع	المدينة/المدينة الصناعية/الجهة المكانية.
رقم منشأة قوى	المنشأة التي ستصدر رخص العمال.
عدد السعوديين والوافدين	لتحليل وضع العمل والتوطين.
عينة فاتورة رخصة عمل	قبل السداد إن أمكن.

18. المخاطر والحوكمة

مخاطر يجب إدارتها

الخطر	التأثير	إجراء السيطرة
انتهاء الترخيص الصناعي	قد يتعطل الربط أو الخدمات الصناعية	تقويم تجديد ومتابعة قبل الانتهاء.
تغير النشاط أو المنتجات دون تحديث	عدم تطابق بين الواقع والترخيص	تحديث الترخيص قبل التوسع أو تغيير المنتجات.
تراجع نطاق المنشأة	تعذر إصدار/تجديد رخص العمل	خطة توطين شهرية ومراقبة نطاقات.
توظيف على فرع خاطئ	ظهور المقابل المالي أو تعطل المعاملة	مراجعة جهة العمل قبل العقد/النقل.
بناء جدوى على وفر غير متحقق	تضخم العائد المتوقع ونقص السيولة	اختبار الفاتورة واحتياطي مالي تحفظي.
الاعتماد على خبر متداول	قرارات استثمارية على معلومات ناقصة	الرجوع إلى القرار الرسمي وصفحة الخدمة الحالية.

قاعدة حوكمة كل حافز حكومي يجب أن يُترجم إلى «شرط قابل للإثبات + مستند + مسؤول متابعة + تاريخ مراجعة». بدون ذلك يتحول الحافز من ميزة استثمارية إلى افتراض محاسبي غير مضمون.



19. ما هو رسمي وما هو توصية من برايم؟

النقطة	تصنيفها	المصدر/التفسير
إلغاء المقابل المالي للعمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخصة	رسمي	قرار مجلس الوزراء المنشور في أم القرى وواس.
رسم إصدار وتجديد رخصة العمل 100 ريال	رسمي	صفحة خدمة وزارة الموارد البشرية المحدثة في 2026.
الحسبة المرجعية 9,600/8,400 + رسم الرخصة	رسمي تاريخيا	وثيقة وزارة الموارد البشرية الخاصة بتجزيئة رخص العمل والمقابل المالي.
لا يمكن إصدار/تجديد الرخص في النطاق الأحمر	رسمي	صفحة خدمة وزارة الموارد البشرية.
فحص الربط بين الفرع والترخيص وقوى قبل السداد	منهج برايم	إجراء احترازي تشغيلي لتقليل أخطاء التطبيق.
اختبار جاهزية 100 نقطة	منهج برايم	أداة داخلية وليست معيارا حكوميا.
القول بأن عدم وجود شرط ملكية في النص يعني أن الملكية الأجنبية ليست مانعا بذاتها	قراءة قانونية للنص المنشور	القرار يحدد المنشأة الصناعية المرخصة دون تقييد جنسية المالك؛ مع بقاء الأنظمة الأخرى نافذة.

20. ورقة قرار للمستثمر

إذا كانت الإجابات كلها «نعم» فالمشروع منظم مبدئيا للاستفادة، وينتقل القرار من مرحلة «هل ينطبق الحافز؟» إلى مرحلة «هل يظهر الإلغاء فعليا في فاتورة العامل؟».

- هل المشروع صناعي وليس تجاريا/خدما فقط؟
- هل يوجد ترخيص صناعي صادر من وزارة الصناعة؟
- هل الترخيص ساري وبياناته مطابقة للمشروع؟
- هل العامل سيجل على المنشأة الصناعية نفسها؟
- هل المنشأة قادرة حاليا على إصدار رخص عمل في قوى؟
- هل تمت مراجعة تفاصيل فاتورة واحدة على الأقل؟
- هل تم فصل بقية تكاليف العامل عن رسم الرخصة؟
- هل تم إدخال الوفر في الجدوى بطريقة تحفظية؟

قرار الاستثمار

إذا كان المشروع يستهدف قطاعا صناعيا ذا هوامش ضيقة أو عمالة كثيفة، فإن إلغاء المقابل المالي قد يكون من الحوافز المؤثرة في اختيار المملكة كموقع تصنيع. لكن القيمة الحقيقية ليست في رقم «100 ريال» وحده؛ بل في الجمع بين هذا الإلغاء وبين التمويل الصناعي، الإعفاءات والممكنات، السوق المحلي، التصدير، والبنية التحتية الصناعية.



21. المصادر الحكومية الرسمية

الرمز	المصدر	التاريخ	الرابط
م1	صحيفة أم القرى - إلغاء المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية	17 ديسمبر 2025	فتح المصدر
م2	وكالة الأنباء السعودية - مجلس الوزراء يعتمد إلغاء المقابل المالي	17 ديسمبر 2025	فتح المصدر
م3	وكالة الأنباء السعودية - تصريح وزير الصناعة حول أثر القرار وفترات الدعم السابقة	17 ديسمبر 2025	فتح المصدر
م4	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إصدار وتجديد رخص العمل	محدث 21 مايو 2026	فتح المصدر
م5	وزارة الموارد البشرية - الأسئلة والأجوبة حول تجزئة رخص العمل والمقابل المالي	2021	فتح المصدر
م6	وكالة الأنباء السعودية - قرار مجلس الوزراء 2019 بتحمل الدولة للمقابل المالي للمنشآت الصناعية	24 سبتمبر 2019	فتح المصدر
م7	وزارة الصناعة والثروة المعدنية - إصدار ترخيص صناعي	محدث 12 مايو 2026	فتح المصدر
م8	وزارة الصناعة والثروة المعدنية - ترقية الترخيص الصناعي إلى الإنتاج	2026	فتح المصدر
م9	منصة دليل الحكومة - رحلة المستثمر الصناعي الدولي	اطلاع 6 سبتمبر 2026	فتح المصدر
م10	وكالة الأنباء السعودية - متطلبات الامتثال وممارسة النشاط الصناعي	25 فبراير 2026	فتح المصدر

ملاحظات حول تحديث المرجع

- تم التحقق من المصادر حتى 6 سبتمبر 2026.
- عند صدور قرار لاحق أو تحديث تقني من قوى، تكون الوثيقة الحكومية الأحدث هي المرجع عند التعارض.
- بعض تفاصيل التطبيق التقني لا تُنشر دائماً كلائحة مستقلة؛ لذلك تعتمد المعاملة النهائية على نتيجة النظام والجهة الحكومية المختصة.
- يُنصح المستثمر الذي يبنى قراراً مالياً كبيراً على الحافز بالحصول على تحقق مباشر من ملف منشأته قبل إغلاق النموذج المالي أو توقيع عقود العمالة.



www.primeist.com
ISO 9001:2015 Certified



الخلاصة النهائية

قرار 17 ديسمبر 2025 أحد أكثر الممكنات المباشرة أثرا على تكلفة تشغيل المصنع في السعودية: المقابل المالي على العمالة الوافدة ألغى للمنشآت الصناعية المرخصة بموجب ترخيص صناعي. ولهذا يمكن أن تتحول التكلفة المرتبطة برخصة العمل والمقابل المالي من 9,700 ريال إلى 100 ريال في الشريحة الأعلى، أو من 8,500 ريال إلى 100 ريال في الشريحة الأخرى، مع بقاء الرسوم والالتزامات المستقلة خارج نطاق القرار.

القيمة الاستثمارية للقرار لا تظهر لمن يؤسس شركة باسم صناعي فقط؛ بل لمن يبني مشروعا صناعيا مرخصا، يربط بياناته بصورة صحيحة، ويدير ملف العمل والتوطين والامتثال بانتظام. هنا يأتي دور برايم: تحويل الحافز من معلومة متداولة إلى مسار تأسيس وتشغيل قابل للقياس والتحقق.

Prime | تأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات تساعد المستثمر في السعودية على هيكلة الكيان، استخراج التراخيص، تنظيم ملف الاستثمار الصناعي، إدارة المنصات الحكومية، فحص الحوافز والمبادرات المناسبة للمشروع، وربطها بدراسة الجدوى والتشغيل. الحافز الجيد ليس رقما في إعلان: الحافز الجيد هو وفر يظهر فعلا في حساب المشروع.



خبير تأسيس الشركات وتطوير الاستثمارات

www.primeist.com
KSA | Turkey | Cyprus | Malaysia | Portugal | Oman | Egypt
TEL: +966540921540 | +96899288200 | +96899848864 | +201107393606 | +905346099119 | +905464889361 | +905555909080 | +35795959996 | +60182609610 |
info@primeist.com